أثر متغيري الطاقة والتكنلوجيا في العلاقات اليابانية السعودية 1955-2001

أ.د.نادية كاظم محمد العبودي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية /قسم التأريخ
dr.nadia.kadhim@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:
ناقش البحث أثر علاقات الطاقة اليابانية مع المملكة العربية السعودية في أمن الطاقة الياباني وتوجه اليابان لتبني دبلوماسية التقنية تجاه المملكة العربية السعودية نزولا عند مطالب المملكة بأن يكون النفط مقابل التكنلوجيا. ومن ثم الارتقاء بالعلاقات الى مرحلة بناء ما عرف بالشراكة الشاملة نحو القرن الحادي والعشرين، كما سلط البحث الضوء على دور المراكز اليابانية ولاسيما مركز التعاون الياباني للشرق الاوسط والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، في تنفيذ هذه السياسة.

الكلمات المفتاحية: اليابان، السعودية، علاقات الطاقة، جايكا

المقدمة

أهمية البحث:

مهدت اقامة العلاقات الدبلوماسية اليابانية السعودية عام1955 لبدء علاقات الطاقة بين الجانبين والتي كانت بمثابة كعب اخيل في العلاقات الثانئية، وحصول شركة النفط العربية اليابانية عام1958، على امتياز استكشاف لمدة 40 عاما في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت(في حقول الخفجي والحوت واللؤلؤ). ومنذ العقد السابع للقرن العشرين أصبحت اليابان أكبر مستورد للنفط السعودي. وبأزاء ذلك ، وضمن سياق تحول اقتصاد السعودي من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع، اظهر صناع السياسات السعوديون رغبة اكيدة في الافادة من التكنولوجيا الصناعية اليابانية خارج نطاق صناعة النفط. وفي ضوء ذلك ولوضع إطار مشترك للتعاون الصناعي، وقعت السعودية مع اليابان في أكتوبر 1960 (اتفاق سلطان-اوساكا) للتعاون في ثلاثة مجالات: النقل، والاتصالات، والبتروكيماويات. ولمواصلة جهود التعاون الاقتصادي وتنضيجها، أجرى الملك فيصل بن عبدالعزيز زيارة الى طوكيو في العشرين من أيار 1971، وقد وضعت هذه الزيارة الاسس الحقيقية للعلاقات الثنائية بين البلدين، حتى اصبحت اليابان الشريك الاقتصادي الثاني للملكة العربية السعودية من بعد الولايات المتحدة الامريكية. وفي تشرين الاول 1971، تم تأسيس منظمة التعاون اليابانية السعودية، وهي رابطة لشركات خاصة لتعزيز التعاون الصناعي مع المملكة العربية السعودية. ثم امتد نشاط هذه المنظمة للتعاون مع بقية الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط.

وفي سياق أمن الطاقة الياباني وأثره في تبني دبلوماسية التقنية تجاه المملكة العربية السعودية. ناقش البحث أثر أزمة النفط في تشرين الاول1973 في صناع القرار السياسي الياباني في سياق التعاون الصناعي مع الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي، وضمن هذا السياق تم أجراء تغييرين مهمين في دوائر صنع السياسات في اليابان. أولها توسيع مفهوم الأمن، فقبل أزمة النفط، كان الأمن يشير على نحو أساسي إلى الأمن العسكري، ولكن بعد قيام الازمة اصبح أمن الطاقة أهم الأجندة

الأمنية لصانعي السياسات اليابانيين. اما التغيير الثاني فلتحقيق أهداف الطاقة والأمن العام، تم اعتماد فكرة **(المساعدات الاستراتيجية).** وضمن هذا السياق ولتعزيز تبادل التكنولوجيا مقابل النفط تم تأسيس مركز التعاون الياباني للشرق الاوسط ليكون بمثابة وسيط بين الشركات الخاصة اليابانية وحكومات الشرق الأوسط لتشجيع الاستثمار الأجنبي الياباني المباشر في تلك البلدان. فضلا عن انشاء الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا). ومع ذلك، فإن تقديم المساعدات الإستراتيجية من خلال جايكا لم تكن كافية فيما يتعلق بدبلوماسية اليابان تجاه دول الخليج المصدرة للنفط. إذ كانت الممارسة السائدة في دبلوماسية المساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية هي تقديم القروض للدول النامية التي تعاني من نقص رأس المال. وضمن هذا السياق، فإن المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول المصدرة للنفط غنية بالفعل بدولارات النفط لم تكن بحاجة إلى المزيد من ضخ رأس المال. بل ان ما أرادوه فعلا هو نقل التكنولوجيا الصناعية من خلال الاستثمارات الصناعية، ولاسيما إنشاء مشاريع مشتركة تلتزم فيها الشركات اليابانية ببناء المصانع وإدارتها على المدى الطويل. لقد مكنت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الثنائية الطويلة الأمد القائمة على الاحترام المتبادل وتجارة الطاقة، أساسا في التبادل الاقتصادي غير النفطي والارتقاء بالعلاقات الى مستوى (**الشراكة الشاملة نحو القرن الحادي والعشرين)** وتوسيع مجالات التعاون وبناء علاقات متعددة المستويات وتوقيع (**أجندة التعاون الياباني السعودي)** عام 1998التي مهدت السبيل أمام التطور الكبير في العلاقات الثنائية في القرن الحادي والعشرين، ولاسيما مع طرح وزير الخارجية الياباني ما عرف بمبادرة كونو عام2001.اعتمد البحث على وثائق وزارة الخارجية اليابانية والصحف اليابانية ولاسيما صحيفة جابان تايمز فضلا عن الرجوع الى مواقع المراكز اليابانية ذات الصلة المباشرة بالموضوع ولاسيما موقع مركز التعاون الياباني للشرق الاوسط والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، فضلا عن الدراسات والبحوث اليابانية.

مشكلة البحث

الى أي حد فرض أمن الطاقة اليابان تبني سياسات قوامها الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها وبين الدول المنتجة للنفط ولاسيما المملكة العربية السعودية التي تحث الخطا نحو اقامة اقتصاد ما بعد النفط.

منهجية البحث: تم المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي لما ورد في ثنايا البحث

محاور البحث

اولا: بداية اهتمام اليابان بالمملكة العربية السعودية

مثلت ثلاثينيات القرن العشرين بداية الاهتمام الياباني بالمملكة العربية السعودية، وارتبط ذلك بطموح اليابان بالوصول الى مصادر الطاقة وتنمية علاقاتها بالدول والمجتمعات الاسلامية باعتبارها مناهضة للشيوعية، وتزامن ذلك مع شروعها بتأسيس إمبراطورية لها في شرقي آسيا، وتوجه سياستها نحو كسب مسلمي الصين وجنوب شرقي اسيا والتحالف معهم. وفي ضوء ذلك سارت السياسة اليابانية بمسارين، فحاولت من خلال المسار الأول كسب ود الدول الاسلامية، ولاسيما

المملكة العربية السعودية تمهيدا لاقامة علاقات دبلوماسية معها، لاهميتها الاستراتيجية بصفتها مركزا للعالم الأسلامي وتمتعها بثروات نفطية هائلة، فسمحت لمسلمي اليابان ببناء أول مسجد في كوبي، بتمويل من التجار الهنود، كما سمحت لمسلمي التتار ببناء مسجد آخر في ناغويا عام1935، فضلا عن بناء مسجد طوكيو عام1938، بتمويل من التكتلات اليابانية الكبرى(ميتسوبيشي،ميتسوي،سوميتومو) كجزء من سياسة اليابان تجاه العالم الاسلامي **(Yamashita, 2021,P.3)**،التي اسهمت في تمكن عدد من مسلمي اليابان من أداء فريضة الحج في المدة1935-1939. وفي السياق نفسه شجعت السلطات اليابانية الأبحاث المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية بين شرق اسيا وغربها، وفي ذلك النحو جرى الاهتمام بالتاريخ الاسلامي ولغات الشرق الأوسط، وفي عام1938، تم افتتاح معهد دراسات المناطق الإسلامية وتم إنشاء لجنة الشؤون الإسلامية واليهودية في وزارة الخارجية اليابانية. وكان هدف اللجنة صياغة السياسة اليابانية تجاه المسلمين واليهود في منشوريا المحتلة ومنغوليا الداخلية والخارجية وحتى آسيا الوسطى. وفي مسار آخر سعت الحكومة اليابانية لبدء تبادل العلاقات مع الدول الاسلامية العربية فوجهت دعوة رسمية لعدد من الدبلوماسيين من الدول الإسلامية لحضور حفل افتتاح مسجد طوكيو، فكان من بين المدعوين سفير المملكة العربية السعودية في بريطانيا حافظ وهبة، وكانت هذه أول زيارة رسمية لممثل المملكة العربية السعودية إلى اليابان. بالإضافة إلى الأمير سيف الإسلام الحسين بن يحيى، الابن الثالث لملك اليمن الإمام يحيى محمد حميد الدين(1918 -1948)

. (Muto,2019, PP.63-64)

ازداد اهتمام اليابان باقامة العلاقات مع المملكة العربية السعودية في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين بسبب تدهور العلاقات اليابانية الأمريكية نتيجة الحرب الصينية اليابانية(1937-1945) الأمر الذي جعل إمدادات النفط مصدر قلق كبير لطوكيو، ولاسيما ان ما يزيد على 80% من إجمالي واردات اليابان النفطية كانت تأتي من الولايات المتحدة الامريكية. ومن هنا توقعت اليابان تعرضها لحظر نفطي من جانب واشنطن، لذا أصرت على ايجاد مصادر بديلة للنفط، فأخذت تخطب ود المملكة العربية السعودية، وسعت لبدء تبادل بين الجانبين**(Makio Yamada, 2015 ,PP.176-177)**، وضمن هذا السياق كانت الدعوة التي وجهت لحافظ وهبة عام1938 لحضور افتتاح مسجد طوكيو وتعد هذه أولى الاتصالات الرسمية بين البلدين **(M.O.F.A,December 23, 2019)**، والتي تزامنت مع اكتشاف الجيولوجيون الأمريكيون حقل نفط قابل للاستخراج والتبادل التجاري في المملكة العربية السعودية**(Makio Yamada, 2015 ,PP.176-177).**

وفي ضوء ما تقدم، بادرت الحكومة اليابانية في آذار1939 بأرسال أول وفد لها للرياض ضم ماسايوكي يوكوياما القائم بالأعمال في السفارة اليابانية في مصر، والمهندس توموبوشي ميتسوتشي Tomoyoshi Mitsuchi من هيئة المسح الجيولوجي الإمبراطورية اليابانية واخرين. وحظي الوفد باستقبال الملك عبد العزيز آل سعود(1876-1953)، وكانت مهمته المعلنة أجراء مفاوضات مع الجانب السعودي لتوقيع معاهدة الصداقة وإقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، فيما كانت مهمته

السرية التعرف على مدى إمكانية المشاركة في استثمار النفط في المملكة العربية السعودية. في وقت كانت فيه المملكة قلقة من احتكار الشركات الأمريكية لحقوق تطوير حقول النفط بمفردها، فرغبت بأدخال اليابان منافسا لها، من خلال اقتراح مشاركة اليابان في تطوير حقول نفطية جديدة؛ في منطقة صحراء الدهناء الداخلية الشرقية، والجنوبية الشرقية، والمنطقة الصحراوية وادي السرحان والمنطقة المحايدة السعودية الكويتية. ومع ذلك انتهت المفاوضات دون التوصل لاتفاق بسبب المخاطر الامنية للنقل البحري، ونقص التكنولوجيا والخبرات المناسبة، والمعوقات المباشرة من قبل شركات النفط الغربية الكبرى. ومع قيام الحرب العالمية الثانية توقفت المفاوضات بشأن العلاقات الدبلوماسية**(Muto,2019, PP.64-65)**.

وخلال الحرب العالمية الثانية، تراجعت العلاقات اليابانية السعودية، ولاسيما مع انضمام اليابان لدول المحور، وتوثق علاقات المملكة العربية السعودية مع دول الحلفاء التي كانت شركاتها الكبرى تستثمر في النفط السعودي**(Pourrostami and others 2018,P.291)**. ولتنئى المملكة بنفسها عن العزلة الدولية في العالم الجديد لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية واستيفاء شروط عضويتها في الأمم المتحدة كعضو مؤسس فقد أعلنت الحرب ضد دول المحور في مارس1945. كما أدى احتلال الولايات المتحدة الامريكية لليابان لمدة سبع سنوات في أعقاب الحرب إلى تأخر استئناف المفاوضات اليابانية السعودية**(Muto,2019, P.65)**.

ثانيا: نشأة العلاقات الدبلوماسية: الدبلوماسية مقابل النفط

بادرت اليابان بعد توقيعها اتفاقية السلام مع الولايات المتحدة عام1953، بارسال الوفود الاقتصادية إلى المملكة العربية السعودية**(M.O.F.A,December23,2019)**، واستأنفت المفاوضات مع الجانب السعودي ووقع البلدان معاهدة السلام التي تم التصديق عليها في13مارس1954، فيما أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في يونيو1955**(Özçelik, 2008,P.130)**. وفي عام1956، تم تعيين يوتاكا تسوتشيداYutaka Tsuchida قائما بالأعمال(غير مقيم) في سفارة اليابان في المملكة العربية السعودية، وكان يشغل منصب سفير اليابان في مصر. وفي يناير1958أنشأت الحكومة السعودية سفارة في طوكيو، وتم تعيين الشيخ أسعد فقيه سفيرا لها في اليابان. وفي العام نفسه، قامت الحكومة اليابانية بترقية يوتاكا تسوتشيدا لمرتبة سفير فوق العادة ومفوض، وشُيدت السفارة اليابانية في جدة في يناير1960وأصبح هيديجي تامورا أول سفير يقيم في المملكة**(Muto,2019, P.66)**.

مهد تأسيس العلاقات الدبلوماسية السبيل لبدء علاقات الطاقة بين اليابان والمملكة العربية السعودية وتعزيزها. ولاسيما في ظل زيادة الطلب على النفط في اليابان لإعادة الإعمار والنمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية**(Chahrour,21 Oct 2020)**. وفي الوقت نفسه اخذت الدول المنتجة للنفط، ومنها السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز(1902-1969)، في الاقتراب من اليابان للمشاركة في تطوير حقول نفط جديدة، لتقليل اعتمادها المالي على شركات النفط العالمية، ومحاولة الافادة من تجربة اليابان في النهوض في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فمع انتعاش إنتاج النفط الخام زاد الدخل النفطي للدولة السعودية إلى حد كبير، ولا سيما بعد توقيع اتفاقية تقاسم

الأرباح مع أرامكو في نهاية عام1950. فوضعت الدولة خطط واسعة النطاق لأنظمة الإدارة على الصعيد الوطني**(Muto,2019, PP.71-72).**

وعلى صعيد آخر اتجهت اليابان لمعالجة مسألة أمن النفط والاعتماد على الواردات، فدعمت الدولة الجهود الرامية إلى زيادة نسبة النفط المُطوّر ذاتيا وتنويع الواردات. ومع ذلك، وحتى ذلك الحين، كان القلق أو الاهتمام بأمن النفط في اليابان محدودا نسبيا. وعلى الرغم من استئناف التنقيب عن النفط عام1955عندما أُنشئت شركة اليابان لاستكشاف البترول المحدودة (JAPEX)، إلا أن نتائج ذلك كانت محدودة، ولا سيما في ظل عدم وجود احتياطيات نفطية كبيرة في اليابان **(Oxford Institute for Energy Studies, 2018).** الأمر الذي جعل التوجه صوب الشرق الاوسط لاستيراده، أمر مفروغ منه، ولاسيما بعد انخفاض مستوى الاحتياطيات النفطية للولايات التحدة الامريكية التي سمحت للمملكة العربية السعودية بتزويد اليابان وبقية حلفائها الرأسماليين في أوروبا الغربية وشرق آسيا بالنفط. وأصبح النفط من المملكة العربية السعودية لا غنى عنه لإعادة تأهيل اليابان في مرحلة ما بعد الحرب، فقد زودت السعودية أكثر من نصف واردات اليابان من النفط في منتصف الخمسينيات(ينظر الشكل رقم1). وقد ساعد النفط السعودي الذي زودته أرامكو بتكاليف منخفضة، اليابان على تحقيق تغيير هيكلي لاقتصادها. فبعد منتصف الخمسينيات، بدأت الصناعات الرئيسية اليابانية في التحول من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة. ونجحت اليابان، على وجه الخصوص، في تطوير صناعة البتروكيماويات التنافسية من خلال معالجة النفط السعودي. وفي يونيو عام 1954أعلنت وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية(MITI)عن تطوير صناعة البتروكيماويات. وبدأ تشغيل أول مصنع للبتروكيماويات في اليابان في أبريل عام1957، وتلاه العديد من المصانع الأخرى. وزاد إنتاج اليابان من البتروكيماويات بطريقة هائلة في عام 1960: فقد زاد إنتاج الإيثيلين، وهو المنتج البتروكيميائي الأساسي، بمقدار عشرة أضعاف في خمس سنوات من 78.000 طن سنويا في عام 1960 إلى 777.000 طن سنويا في عام 1965، على سبيل المثال**(Makio Yamada, 2015 ,PP.178-179).**

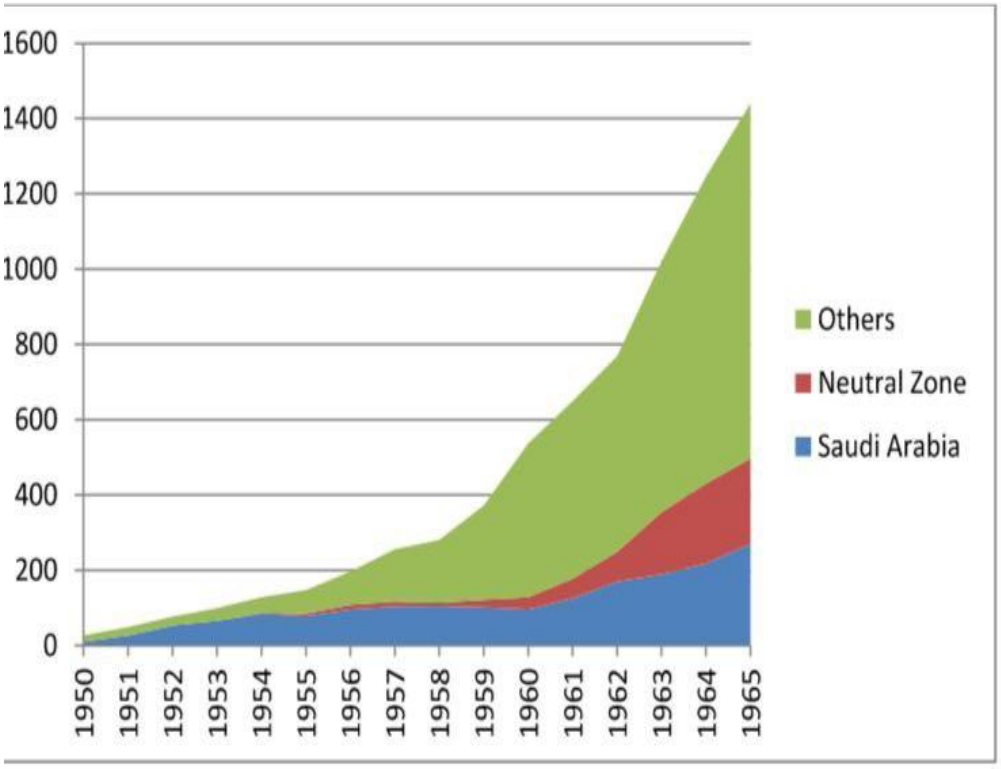

(الشكل رقم1) واردات اليابان النفطية من المملكة العربية السعودية والمنطقة المحايدة السعودية الكويتية وغيرها،1950-1965 (ألف برميل يوميًا)

يوضح هذا الشكل اعتماد اليابان على نفط المملكة العربية السعودية في مرحلة اعادة البناء والاعمار لما بعد الحرب العالمية الثانية بنسبة أكثر من نصف واردات اليابان النفطية وقد ساعد النفط السعودي الذي زودته أرامكو بتكاليف منخفضة، اليابان على تحقيق تغيير هيكلي لاقتصادها، ولاشك ان هذا انعكس صداه في اوساط صناع السياسات السعوديين وارتفع سقف توقعاتهم في امكانية نقل اليابان التكنلوجيا الحديثة الى المملكة كما سيتضح. وعلى صعيد الامتيازات النفطية تعد جهود رجل الأعمال الياباني تارو ياماشيتاTaro Yamashita ، مؤسس شركة النفط العربية اليابانيةAOC ، بمثابة بداية علاقات الطاقة اليابانية مع الخليج العربي**(Doğrul ,2022, P.50).** ففي تلك المرحلة دعمت الدولة اليابانية الجهود المبذولة لزيادة نسبة النفط المُطوّر ذاتيا، وتنويع الواردات، وتقليل الاعتماد على الشركات العالمية الكبرى. وفي عام 1957، نجحت مساعي اليابان في تأمين النفط الخام من خلال تطوير آبار النفط، عندما منحت المملكة العربية السعودية **"شركة النفط التجارية اليابانية"** وهي شركة خاصة حق التنقيب عن النفط**(Chahrour, 21 Oct 2020).** فبعد عام من المحادثات الشاقة، تمكن تارو ياماشيتا من الحصول على أول امتياز تطوير حقل النفط في المنطقة المحايدة بين

السعودية والكويت(في حقول الخفجي والحوت واللؤلؤ)**(Thorarinsson, 2018, P.32)** ، اذ وقعت اتفاقية الامتياز بين الحكومة السعودية وشركة اليابان لتجارة البترول المحدودة عام1958.وبعد توقيع الاتفاقية، أعلنت الحكومة اليابانية دعمها لشركة البترول التجارية ومشاريعها التنقيبية في الخليج العربي. ولإتمام عملية التنقيب في الوقت المحدد، رأى تارو ضرورة التحالف مع شركات متعددة في البلاد، وتمكن من التوقيع مع 40 مستثمرا يابانيا لتأسيس شركة بترول تجارية يابانية جديدة تعمل على التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية. وصادق الملك سعود بن عبد العزيز على المسودة النهائية للاتفاقية مع الشركة اليابانية الجديدة، المسماة "شركة الزيت العربية"(AOC) عام 1958، والتي تولت تشغيل الجزء البحري من المناطق المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وحصلت على امتياز التنقيب من الشركة الأم (شركة اليابان لتجارة البترول). وبموجب الاتفاقية، منحت الحكومة السعودية الشركة رخصة حصرية لاستكشاف النفط والتنقيب عنه لمدة عامين، وامتياز استكشاف لمدة 40 عاما في حال اكتشاف النفط بكميات تجارية. وتضمنت الاتفاقية بين المملكة العربية السعودية والشركة اليابانية دفع مبلغ سنوي للحكومة السعودية خلال فترة الاستكشاف، ورسوما إضافية في حال اكتشاف النفط بكميات تجارية، بالإضافة إلى دفع ضرائب وحصص من الأرباح عند بدء العمليات. وفي يوليو 1958، مُنحت شركة النفط العربية امتيازا لاستكشاف النفط من الكويت في المنطقة المحايدة، مما منح الشركة دفعةً تشغيلية في تلك المنطقة**(Chahrour, 21 Oct 2020)**. وبلغت كمية النفط التي كانت تنتجها شركة النفط العربية حوالي300 ألف برميل يوميا، أي ما يعادل5% من إجمالي واردات اليابان من النفط. وكان من المفترض ان تنتهي مدة الاتفاقية بحلول فبراير2000**(塩尻 宏).**

قدمت السعودية هذا الامتياز النفطي الأول لدولة غير غربية، في سعي منها لكسر احتكار شركة ارامكو في صناعة النفط في المملكة وموازنة اعتمادها على الولايات المتحدة من حيث توفير تقنيات وأسواق الطاقة، على نحو يمكنها من استعادة السيطرة على إنتاج النفط تدريجيا إلى أيدي السعوديين وصولا الى التأميم النهائي لإنتاج النفط. وفي واقع الامر كان الملك سعود بن عبد العزيز مهتما بجلب الشركات اليابانية إلى المملكة، ويبدو ان أزمة السويس 1956جعلت المملكة **"تحول أنظارها من العالم الغربي إلى الدول الآسيوية لأول مرة"**. وبحلول عام 1960، أصبحت اليابان أكبر مستورد للنفط السعودي، تليها إيطاليا والولايات المتحدة وهولندا. وفي عام1972، وصلت كمية النفط الذي أنتجته شركة الزيت العربية إلى 410.000 برميل يوميا أي ما يقرب من 10% من إجمالي واردات اليابان من النفط**(Makio Yamada, 2015 ,PP.182-184)**. وفي الواقع تعد هذه التجربة الاستثمارية الاولى لليابان في الشرق الاوسط في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بقيت العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع منطقة الشرق الأوسط محدودة، إذ اعدت طوكيو منطقة الشرق الأوسط في تلك المرحلة منطقة نفوذ للقوى الغربية. وواصلت وزارة الخارجية التعامل مع شؤون الشرق الأوسط كجزء من الشؤون الأوروبية حتى أيار1965 عندما خضعت الوزارة لعملية إعادة تنظيم وتم إنشاء مكتب مستقل لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا داخل الوزارة

(Doğrul ,2022,PP.50-51). لقد مثل امتياز شركة الزيت العربية خطوة متقدمة في سياسة المملكة العربية السعودية في سياق بناء علاقات متوازنة من خلال ادخال مطور صناعي نفطي جديد، فضلا عن تحقيق نوع من الاستقلال المالي عن شركات النفط العالمية الكبرى. والملاحظ ايضا ان سياسة المملكة التقت مع اهداف سياسة اليابان النفطية في محاولة تطوير حقول النفط بعيدا عن سطوة الشركات الكبرى فسمحت للشركات الخاصة بالحصول على امتيازات تطوير حقول جديدة.

ثالثا: التكنلوجيا مقابل النفط

بعد ان أصبحت اليابان أكبر مستورد للنفط السعودي، في العقد السابع للقرن العشرين، اظهر صناع السياسات السعوديون رغبة اكيدة في الافادة من التكنولوجيا الصناعية اليابانية خارج نطاق صناعة النفط. وفي ضوء ذلك اجرى الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود (1928-2011)، وزير النقل آنذاك، لدى زيارته طوكيو في أكتوبر1960، مفاوضات رسمية طلب فيها من الحكومة اليابانية التعاون في أربعة مشاريع في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والغاز الطبيعي والصلب ومصايد الأسماك. وقد أبدت الحكومة اليابانية اهتماما بهذه المشاريع وأرسلت فريقا من الخبراء الى المملكة لأجراء دراسة جدوى**(Muto,2019, P.71)**. ولوضع إطار مشترك للتعاون الصناعي، وقعت السعودية مع اليابان في أكتوبر 1960 (اتفاق سلطان-اوساكا) للتعاون في ثلاثة مجالات: النقل، والاتصالات، والبتروكيماويات. وفي سياق التعاون قامت شركة شيوداChiyoda Co ببناء مصفاة لتكرير النفط في جدة لصالح بترومين، والتي بدأ تشغيلها في عام 1967 ولا تزال قيد الإنتاج اليوم. وباستثناء ذلك لم يكن هناك إنجاز كبير في التعاون الصناعي الياباني السعودي في الستينيات.إذ بقيت الدولة اليابانية نفسها غير مبالية إلى حد كبير بمطالبة الدولة السعودية بالتعاون في مجال التصنيع في تلك المرحلة، على الرغم من توقيع اتفاقية سلطان-اوساكا للتعاون الصناعي. وكان السبب في ذلك هو أن أرامكو كانت تزود اليابان بالنفط السعودي في ذلك الوقت، وبالتالي، كان يُنظر إلى إمدادات النفط السعودي (باستثناء النفط الذي تنتجه شركة الزيت العربية) على أنها مسألة علاقات يابانية أمريكية وليس علاقات يابانية سعودية-**(Makio Yamada, 2015, PP.187-188,207)**.

وبالتزامن مع زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولتعزيز العلاقات الودية وتعميق التفاهم حول العالم العربي والتبادل الثقافي بين اليابان والمملكة العربية السعودية، اعلن في 25 أكتوبر عن تأسيس الجمعية اليابانية السعودية برعاية شركة الزيت العربية، وألقى الأمير سلطان ، كلمة تهنئة في حفل الافتتاح بهذه المناسبة**(Japan and Saudi Arabia society,N.D)**. وعنيت الجمعية بتعزيز التبادل الثقافي من خلال النشر المنتظم للنشرة الإخبارية للجمعية والكتب المتخصصة المختلفة، وكذلك من خلال دعوة كبار الشخصيات السعودية إلى اليابان، بالتعاون مع الشركات الأعضاء، والأطراف الأخرى ذات العلاقة**(Japan and Saudi Arabia society,N.D)** ومنذ تأسيس الجمعية حتى الان نشرت أكثر من 230 إصدارا، وأصبحت مصدرا قيما للتعرف على تاريخ التبادلات بين البلدين. ويتم نشرها حاليا مرتين سنويا، في الربيع والخريف، وتوفر معلومات عن

ثقافة المملكة العربية السعودية ومجتمعها وسياستها واقتصادها والإسلام. كما يتم نشر أعداد خاصة عند وجود احداث استثنائية، مثل زيارات الشخصيات المهمة إلى اليابان .ويتم توزيع النشرة الإخبارية للجمعية على الشركات الأعضاء، وسفارة المملكة العربية السعودية في طوكيو، والسفارة اليابانية في الرياض، ووزارة الخارجية، ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، وكذلك على المكتبات الوطنية والعامة، والمكتبات والمراكز البحثية الجامعية والمنظمات ذات الصلة**(Japan and Saudi Arabia society,N.D).**

والواقع ان تأسيس هذه الجمعية يعكس مدى اهتمام الجانبين الياباني والسعودي في تنمية العلاقات الثقافية جنبا الى جنب مع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية ودورها في تعزيز التقارب.

وفي العشرين من مايو 1971، قام الملك فيصل بن عبدالعزيز(1906-1975) بزيارة طوكيو للمرة الأولى، التقى خلالها بالامبراطور هيروهيتو(1901-1989) **(M.O.F.A,2019)** ،وأجرى مفاوضات مع رئيس الوزراء الياباني ايساكو ساتو(1901-1975) لبحث شتى سبل التعاون بين البلدين وأعرب عن رغبته في أن توقع المملكة العربية السعودية واليابان اتفاقية جديدة بذلك الشأن. لقد وضعت هذه الزيارة الاسس الحقيقية للعلاقات الثنائية بين البلدين حتى اصبحت اليابان الشريك الاقتصادي الثاني للملكة العربية السعودية من بعد الولايات المتحدة(الطاحاوي، يناير214، ص13-15). ففي أكتوبر 1971، تم تأسيس منظمة التعاون اليابانية السعودية، وهي رابطة لشركات خاصة لتعزيز التعاون الصناعي مع المملكة العربية السعودية. ثم امتد نشاط هذه المنظمة للتعاون مع بقية الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط وفي اكتوبر1973 اثناء ازمة النفط تم تأسيس مركز التعاون الياباني للشرق الاوسط ليكون بمثابة وسيط بين الشركات الخاصة اليابانية وحكومات الشرق الأوسط لتشجيع الاستثمار الأجنبي الياباني المباشر في تلك البلدان وهكذا، بدأ تحالف وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية مع شركة الزيت العربية اليابانية في تمهيد الطريق أمام الدبلوماسية التقنية اليابانية تجاه المملكة العربية السعودية**(Makio Yamada, 2015, P.193).** وقد مهدت تلك الخطوات لتوقيع الجانبين اتفاقية التعاون الصناعي الياباني السعودي عام1975التي سنأتي عليها لاحقا.

رابعا: أمن الطاقة وأثره في تطور العلاقات اليابانية السعودية

شهد مطلع السبعينيات من القرن العشرين احداثا وتغيرات مهمة أملت على اليابان تعديل سياستها تجاه الشرق الاوسط، ولاسيما التحول الهيكلي لصناعة النفط العالمية، ففي فبراير 1972 بدأت مفاوضات المشاركة في الإدارة بين وزير البترول السعودي أحمد زكي يماني الذي كان يمثل الدول الست المنتجة للنفط في الخليج العربي (المملكة العربية السعودية،والعراق،ايران،الكويت،أبو ظبي،وقطر) وكبريات شركات النفط العالمية، واسفرت المفاوضات عن إبرام اتفاق الرياض في يناير1973 وبموجبه تغيرت العلاقة بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط العالمية التي كانت تسيطر على انتاجه، واصبح للدول المنتجة نسبة مشاركة تصاعدت من25-51% خلال المدة1971-1982، مع تحديد نسب التعويضات والمبيعات للشركات المنتجة. اكتسب اتفاق الرياض أهمية من حيث أن حكومات الدول المنتجة للنفط برزت كموردين مباشرين للنفط بالإضافة إلى شركات النفط

العالمية التي كانت حتى ذلك الحين المورد المباشر الوحيد للنفط إلى العالم، وهذا يتطلب تغييرا كبيرا، في نظام إمدادات النفط في العالم. وفي هذا السياق يمكن القول أن العلاقات بين اليابان، التي تعتمد على النفط الخام القادم من الشرق الأوسط في أكثر من 80% (ينظر جدول1) من إجمالي استهلاكها من النفط، والدول الأربع المنتجة للنفط ؛ المملكة العربية السعودية(أكثر من5 ملايين برميل يوميا)، إيران(ثاني أكبر منتج للنفط في الشرق الأوسط) ،الكويت وأبو ظبي، اصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، وفي ضوء ذلك توجب على اليابان صياغة سياسة مستقلة عن شركات النفط العالمية والتفاوض على نحو مباشر مع حكومات الدول المنتجة للنفط **(M.O.F.A, December 1973)**.

جدول (1) معدلات واردات اليابان حسب نوع الطاقة وحصة منطقة الشرق الأوسط خلال المدة (1970-1999)

نوع الطاقة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1999
النفط	%98	%95	%86	%73	%70	%66	%61
الغاز الطبيعي المسال	%1	%2	%7	%12	%13	%13	%15
غاز البترول المسال	%1	%2	%4	%5	%5	%4	%4
الفحم	%0	%0	%3	%10	%12	%16	%20
نسبة دول الشرق الأوسط	%85	%76	%66	%56	%55	%57	%59
النفط	%85	%78	71	%70	%72	%79	%86
الغاز الطبيعي المسال	%0	%0	%12	%8	%6	%9	%18
غاز البترول	%84	%74	%82	%81	%78	%79	%84
الفحم	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0

المصدر (Doğrul ,2022, P.50)

يوضح الجدول التفاوت في نسبة واردات اليابان من مصادر الطاقة من الشرق الاوسط في المدة1970-1999 ومدى تأثرها بالاوضاع الامنية وفترات وفرة الطاقة وتوجه اليابان لتنويع مصادر الطاقة والبحث عن موردين آخرين.

والى جانب ما تقدم مثلت أزمة النفط الأولى عام1973 تحديا مهما لليابان، فخلال حرب أكتوبر عام1973، قامت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك)، بمضاعفة اسعار النفط وفرضت حظرا على الدول المستوردة للنفط ؛ الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، كما تم تصنيف الدول

الاخرى الى؛ محايدة، صديقة، وغير صديقة. وتم تصنيف اليابان على أنها "دولة غير صديقة" وأصبحت هدفا للحظر**(Abou Khalil,2021,PP.36-37)**. الأمر الذي احرج الاقتصاد الياباني على نحو كبير فأرسلت طوكيو نائب رئيس الوزراء تاكيو ميكي إلى الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط لينقل إليها موقف اليابان المؤيد للعرب في قضية الصراع العربي الاسرائيلي ويعد بمزيد من التعاون الاقتصادي والتكنولوجي**(Koruda, AJAMES Studies,1986,PP.151-187)**. وفي25 ديسمبر قررت منظمة الأوابك رفع اليابان من قائمة الدول المستهدفة بالحظر.(Özçelik,2008,PP.132-134).

لقد تركت ازمة النفط أثرها في صناع القرار السياسي الياباني وادركوا أن اليابان بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد فيما يتصل بتعاونها الصناعي مع الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي، وضمن هذا السياق تم أجراء تغييرين مهمين في دوائر صنع السياسات في اليابان. إذ تم توسيع مفهوم الأمن، فقبل أزمة النفط، كان الأمن يشير على نحو أساسي إلى الأمن العسكري، ولكن بعد قيام الازمة اصبح أمن الطاقة أهم الأجندة الأمنية لصانعي السياسات اليابانيين. اما التغيير الآخر فلتحقيق أهداف الطاقة والأمن العام، تم اعتماد فكرة **"المساعدات الاستراتيجية".(Yamada,2015,PP.195-196)**. وضمن هذا السياق تم إنشاء مركز التعاون الياباني للشرق الأوسط (JCCME)[1]في اكتوبر عام 1973، وذلك لتعزيز تبادل التكنولوجيا مقابل النفط. وذلك من خلال التعاون في التنمية الاقتصادية الصناعية والترويج التجاري للنفط والغاز مع الدول المنتجة للغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي تعزيز التعاون الدولي في التجارة والاقتصاد بين اليابان ودول هذه المنطقة. ومنذ ذلك الحين، وعلى مدار نصف القرن الماضي، عمل مركز التعاون الياباني للشرق الأوسط على بناء علاقات متعددة المستويات مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنجاح، حيث ركز على دعم مساعي الشركات اليابانية في الاستثمار وتنمية الموارد البشرية، كما قدم الدعم للعديد من الشركات اليابانية في مجالات توفير المعلومات حول بيئة الاستثمار، وإيفاد البعثات لدراسة الصناعات المحلية، وإجراء دراسات جدوى الأعمال، والتدريب والتوجيه الفني وتنمية الموارد البشرية

.(Japan Cooperation Center for the Middle East , February 2026)

فضلا عما تقدم، حاولت اليابان حماية مصالحها الأمنية غير العسكرية من خلال استخدام المساعدات الانمائية الرسمية للدول النامية. وضمن هذا السياق تم انشاء الوكالة اليابانية

[1] يعتبر مكتب القاهرة، الذي تأسس عام 1995، هو الفرع الوحيد للمؤسسة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. بهدف أن يكون بمثابة حلقة وصل بين اليابان ومصر ودول الشرق الأوسط الأخرى، ينظم مكتب القاهرة عددًا من المشاريع الثقافية والأكاديمية، ويقدم أيضًا بعض خدمات المعلومات باللغتين الإنجليزية والعربية.
Japan Foundation, Egypt.
https://www.devex.com/organizations/japan-foundation-egypt-69392

للتعاون الدولي جايكا(JICA) عام1974[2]. ومع ذلك، فإن تقديم المساعدات الإستراتيجية من خلال جايكا لم تكن كافية فيما يتعلق بدبلوماسية اليابان تجاه دول الخليج المصدرة للنفط. إذ كانت الممارسة السائدة في دبلوماسية المساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية هي تقديم القروض للدول النامية التي تعاني من نقص رأس المال. وضمن هذا السياق، فإن المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول المصدرة للنفط غنية بالفعل بدولارات النفط ولم تكن بحاجة إلى المزيد من ضخ رأس المال. بل ان ما أرادوه فعلا هو نقل التكنولوجيا الصناعية من خلال الاستثمارات الصناعية، ولاسيما إنشاء مشاريع مشتركة تلتزم فيها الشركات اليابانية ببناء المصانع وإدارتها على المدى الطويل **(Yamada, 2015, PP:195-196)**

وعلى نحو عام فبعد أزمة النفط الاولى، تم التركيز على منظور تارو ياماشيتا مؤسس شركة الزيت العربية، الذي يركز على الشرق الأوسط في السياسة الخارجية اليابانية، وحاولت اليابان حل مشكلة إمدادات النفط عن طريق تغيير سياسات الطاقة الخاصة بها من خلال تبني الاستراتيجيات التالية؛ زيادة نطاق مصادر الطاقة، توسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى الغنية بالنفط، التركيز على توفير الطاقة، وخفض كثافة الطاقة، وزيادة الصادرات لمواجهة ارتفاع أسعار الطاقة **(Doğrul ,2022, PP.51-53)**

وفي ضوء ذلك جاء التحول في دبلوماسية اليابان التقنية تجاه المملكة العربية السعودية إذ توصلت الدولة اليابانية والشركات الخاصة إلى تشكيل إجماع قوي في منتصف السبعينيات حول الحاجة إلى ممارسة الدبلوماسية التقنية تجاه المملكة العربية السعودية والدول الأخرى المصدرة للنفط. وفي آذار 1975، وقعت اليابان والمملكة العربية السعودية اتفاقية للتعاون الثنائي الاقتصادي والتكنولوجي. نصت **المادة الاولى** منها على اقامة مشاريع مشتركة في مجالات النفط والبتروكيماويات والمعادن والتعاون في مجالات الزراعة والري وصيد الأسماك والطبية وغيرها، كما نصت **المادة الثانية** على نقل التكنولوجيا من اليابان إلى المملكة العربية السعودية وتوفير الخبراء الفنيين والمهندسين اليابانيين للمملكة العربية السعودية وفرص التدريب في اليابان. ونصت **المادة السادسة** على إنشاء (**اللجنة اليابانية السعودية المشتركة**) على ان تعقد اجتماعاتها على نحو منتظم، وتعنى بتقييم التقدم المحرز في المشاريع القائمة ومناقشة التعاون المستقبلي بينهما. وتجدر الإشارة إلى أن التعاون الأمني لم يتم تضمينه في هذه المرحلة. وقد عقدت اللجنة المشتركة جلستها الأولى في الرياض في كانون الاول1976، بحضور توشيو كوموتو، وزير التجارة الدولية والصناعة الياباني، وهشام ناظر، وزير

[2] تأسست الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) في عام 1974 كمنظمة حكومية للتعاون الإنمائي ، وهي مكلفة بالمساهمة في تعزيز التعاون الدولي وكذلك تنمية الاقتصادات اليابانية والعالمية من خلال دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء القدرات والاقتصاد.

التخطيط السعودي، وغازي القصيبي، وزير الصناعة والكهرباء السعودي. واستمرت اللجنة في السنوات اللاحقة بعقد اجتماعاتها على نحو دوري نوقشت فيها مجالات التعاون التي تراوحت بين الطاقة والاقتصاد والتجارة والتعاون الفني إلى التبادل الثقافي، ولا سيما الدعم التعليمي والتدريب المهني والاستخدام السلمي للطاقة الذرية وتطوير الأعمال المتوسطة والصغيرة الحجم والتعاون في الادخار، وتقنيات الطاقة المتجددة، دون إغفال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، ومن خلال زيادة تبادل الزيارات الرسمية، شجعت اليابان بنشاط التعاون الاقتصادي والفني مع دول الشرق الأوسط الأخرى-**(Yamada, 2015, PP. 195-196)**.

لقد طورت اليابان والمملكة العربية السعودية علاقات صناعية تقوم على مبدأ تبادل التكنولوجيا مقابل النفط. وكان الاعتماد على استيراد النفط بمثابة كعب أخيل في الأمن القومي الياباني. وهكذا، حظي استثمار شركة النفط العربية في إنتاج النفط في الخفجي بدعم قوي من السياسيين اليابانيين في تلك المرحلة. ومن خلال مساهماتها في تطوير البنية التحتية ومؤسسات تنمية الموارد البشرية في مدينة الخفجي، أصبحت شركة الزيت العربية AOC رائدة في الدبلوماسية التقنية اليابانية تجاه المملكة العربية السعودية **(Yamada, 2015, P.207)**. وفي سياق آخر واصلت اليابان الدعوة إلى السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وسعت إلى تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع دول المنطقة من خلال التبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي[3] والفني**(M.O.F.A,Bluebook,December1974)**.

ولاسيما في ظل زيادة وارداتها من النفط من الشرق الأوسط بمقدار 4.5 مرة من 3.34 مليار دولار أمريكي في عام 1972، قبل أزمة النفط الأولى مباشرة، إلى 15.37 مليار دولار أمريكي في عام 1974، بعد وقت قصير من الأزمة. وفي إطار ذلك، زاد إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى اليابان بمقدار 10.5 مرة من 790 مليون دولار أمريكي في عام 1972 إلى 8.29 مليار دولار أمريكي في عام 1975 وبالتزامن مع

---

[3] أبرمت اليابان اتفاقيات تعاون اقتصادي وفني مع العراق في أغسطس 1974. وتبادلت الأوراق النقدية بشأن قروض الين مع مصر في يوليو 1974 والأردن والجزائر في ديسمبر. واجرت ايضا محادثات مع الدول الأخرى في المنطقة بشأن مختلف أنواع التعاون الاقتصادي والفني. ودخلت اتفاقية اليابان مع إيران بشأن الإعفاء من التأشيرات حيز التنفيذ في أكتوبر 1974. وفي العام نفسه، افتتحت اليابان سفارات لها في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية وقطر (قطر منصب سفير متزامن)، بالإضافة إلى 15 بعثة دبلوماسية موجودة بالفعل في منطقة الشرق الأوسط.

Ministry of Foreign Affairs of Japan, 'Gaiko (Diplomatic) Bluebook(M.O.F.A, Bluebook, December 1974) 1974, Chapter 3. Diplomatic efforts made by Japan.

https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/1974/1974-contents.htm

خطة التنمية الطموحة لدول مجلس التعاون الخليجي، توسعت أيضا صادرات اليابان إلى الشرق الأوسط من 1.06 مليار دولار أمريكي. إلى 3.45 مليار دولار خلال المدة نفسها

(Saito and N..Janardhan, July 2019, P.3)

ومن خلال مقارنة حالة اليابان بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الرئيسية الأخرى الشحيحة الموارد، تُظهر اليابان عددا من السمات التي تبرر المخاوف بشأن أمن النفط؛ تتجاوز نسبة واردات اليابان الإجمالية من الطاقة كنسبة من استهلاكها الأساسي للطاقة 90%؛ والدولة الأخرى الوحيدة التي تقترب من هذه النسبة هي إيطاليا، وعلى عكس اليابان، ترتبط إيطاليا بشبكة واسعة من خطوط الأنابيب، وحتى عام 1975، كان أكثر من 70% من الكهرباء اليابانية تُولّد بالنفط، لكن هذه النسبة انخفضت إلى 9% بحلول عام 2015 ، ومن حيث القيمة المطلقة، تتجاوز واردات اليابان من النفط ضعفي واردات فرنسا وإيطاليا، وأعلى بنحو 60% من واردات ألمانيا (Oxford Institute for Energy Studies, 2018) . هنا تتضح الاهمية التي تشغلها الدول المنتجة للنفط، ولاسيما المملكة العربية السعودية بصفتها اكبر منتج للنفط في الامن القومي الياباني القائم على تأمين امدادات آمنة وموثوقة للنفط، فكان ذلك عاملا أسياسيا في تبني اليابان دبلوماسية التقنية التي جاءت بناء على طلبات متكررة ومؤكدة من صناع القرار في المملكة العربية السعودية.

خامسا: المشاريع المشتركة

1- في مجال البتروكيماويات (الرازي، شرق)

بدأت المملكة منذ أواخر السبعينيات بالتنمية الصناعية في القطاعات غير النفطية لتنويع هيكلها الصناعي المعتمد على النفط، وذلك من خلال الإفادة من عائدات النفط المتنامية. وبرزت معالم ذلك واضحة في الخطة الخمسية الثانية 1975-1979، وضمن هذا السياق، سعت إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة ومنها اليابان؛ إذ مثّل الاقتصاد حجر الزاوية في العلاقات السعودية اليابانية، واستنادًا إلى اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنلوجي لعام 1975، نجحت 12 شركة يابانية خلال المدة بين 1975-1990 في تأسيس عشر شركات مشتركة في المملكة (ينظر الجدول رقم 2) في وقت كان فيه سعر النفط ثابتًا نسبيًا عند نحو 20 دولارًا للبرميل الواحد، على الرغم من الزيادة المؤقتة أثناء غزو العراق للكويت عام1990 **(Muto,2019).**

جدول (2). قائمة بعشر شركات سعودية يابانية مشتركة (1975-1990)

السنة	اسم الشركة	المجال	الشركات اليابانية	الشركات السعودية	مليون ريال سعودي	المدينة

1975	شيودا بتروستار	هندسة وإنشاء المصانع	هندسة شيودا	بتروستار المحدودة	7	الخبر
1978	الشركة الوطنية للأنابيب	تصنيع الأنابيب	نيبون ستيل وسوميتومو ميتال	تيمور علي رضا إلخ	200	الخبر
1979	جي جي سي العربية المحدودة	هندسة إنشاء المصانع	JGC	مؤسسة ابن صالح	4	الخبر جدة
1980	السعودية للميثانول (الرازي)	تصنيع الميثانول	اليابان – المملكة العربية السعودية الميثانول	سابك	259	جبيل
1980	ميتسوبيشي إلكتريك السعودية	تركيب وصيانة المصاعد	ميتسوبيشي إلكتريك	عمر العيسائي	8	الرياض جدة
1980	إن إي سي المملكة العربية السعودية	بيع معدات الاتصالات	إن إي سي	شركة زينل للصناعات المحدودة	4	الرياض
1981	فوجيتك السعودية	تركيب وصيانة السلالم المتحركة	فوجيتك	عبد الغفار جمجوم	1	جدة
1981	الشرقية للبتروكيماويات (شرق)	تصنيع البولي إيثيلين/الإيثيلين	الشركة السعودية لتطوير البتروكيماويات (SPDC)	سابك	1890	جبيل
1981	تويوتا السعودية الهندسية	إنشاء وهندسة المرافق الصناعية	تويو الهندسية وشركة ميتسوي	خليفة عبد العزيز القصيبي القابضة	5	الخبر
1982	ماروبيني السعودية	التجارة	شركة ماروبيني	عبد الغفار جمجوم	7	الرياض

ولابد من القول إن إنشاء هذه الشركات المشتركة خلال المدة بين 1975-1990 كان من الأهمية بمكان في إرساء الأساس للعلاقات الاقتصادية الثنائية، ومثل خطوة نحو مزيد من التوسع في المشاريع المشتركة في مراحل لاحقة من العلاقات الثنائية. تتجلى الإنجازات الرئيسة لاتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الياباني السعودي في مشروعين مشتركين في مجال البتروكيماويات،

بالاشتراك بين سابك (الشركة السعودية للصناعات الأساسية، التي كانت تتولى مسؤولية تطوير التصنيع المعتمد على المواد الهيدروكربونية)، والشركة اليابانية السعودية للميثانول (JSMC)، وهو كونسورتيوم ياباني بقيادة ميتسوبيشي غاز كيميكال (MGC). وقد تم التفاوض على كلا المشروعين أواخر السبعينيات، وتم الاتفاق عليهما ودخلا حيز التنفيذ مطلع الثمانينيات. المشروع الأول هو مشروع الرازي (السعودية اليابانية للميثانول) فبراير 1980، وهو مشروع مشترك مملوك بالتساوي بين سابك والشركة اليابانية السعودية للميثانول، وبطاقة سنوية تبلغ 600.000 طن من الميثانول (**Peter Konig,1987**)؛ إذ تم إنشاء الرازي باستثمار 47 بالمئة لشركة ميتسوبيشي غاز كيميكال MGC، و5 بالمئة لشركة ايتوشو، و18 بالمئة من قبل ست شركات يابانية أخرى. وقام صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي الياباني (OECF) بتمويل نسبة الـ 30 بالمئة المتبقية. وتم إنشاء المصنع في مدينة الجبيل الصناعية، وبدأ تشغيله عام 1983. ونصت اتفاقية المشروع المشترك على أن تقوم الشركة اليابانية - السعودية للميثانول JSMC بنقل التكنولوجيا إلى العمال السعوديين وتوطين تشغيل المصنع على مدار سنوات. وهكذا، قبل بداية التشغيل، استقبلت شركة ميتسوبيشي غاز كيميكال في طوكيو 11 خريجًا من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن للتدريب المهني.(**Koji Muto,2019**). أما المشروع الآخر فهو الشركة الشرقية للبتروكيماويات (شرق) SPDC، الذي تم إنشاؤه مايو 1981 بصفته مشروعًا مشتركًا ومملوكًا بالتساوي بين سابك وكونسورتيوم ياباني بقيادة شركة ميتسوبيشي(**Peter Konig,1987**). وقد قام صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي الياباني بتمويل 45 بالمئة من مشروع شرق، الذي تم إنشاؤه في مدينة الجبيل الصناعية أيضًا. وبدأ الإنتاج فيه يناير 1985 بإنتاج أولي قدره 425,000 طن سنويًّا من جلايكول الإيثيلين (EG) و375,000 طن سنويًّا من البولي إيثيلين الخطي المنخفض الكثافة (LLDPE). وكما هو الحال مع شركة الرازي، فقد نصت الاتفاقية على أن تقوم شركة شرق بنقل التكنولوجيا إلى العمال السعوديين وتوطين تشغيل المصنع. وهكذا، قبل بدء عملية الإنتاج، استقبلت شرق 177 موظفًا سعوديًّا في اليابان للتدريب. وتم توفير التدريب من قبل ست شركات من شرق، خلال الفترة ما بين مارس 1983 ومارس 1985. وخلال السنوات الأولى من بدء التشغيل، حقق هذان المشروعان السعوديان اليابانيان المشتركان درجات عالية من السعودة. وبحلول عام 1990، بلغت نسبة العاملين السعوديين في الرازي 80 بالمئة (231 من أصل 289)، وفي شرق 75 بالمئة (361 من أصل 482). وكانت هذه المعدلات أعلى بكثير من متوسط معدل السعودة لجميع المشاريع القائمة لشركة سابك في ذلك الوقت (بما في ذلك المشاريع غير المشتركة)، الذي بلغ 61.8 بالمئة . وفي الواقع، سجل المشروعان اليابانيان أعلى معدلات للسعودة بين جميع مشاريع البتروكيماويات المشتركة لشركة سابك(**Makio Yamada, Beyond Oi,2015l**).

وفي واقع الأمر فإنه على الرغم من أن الشركات اليابانية كانت مترددة في البداية بشأن الاستثمار في السعودية، بسبب عدم وجود رقم قياسي سابق للإنتاج الصناعي في المملكة، إلا أن الدولة اليابانية رعت هذه الاستثمارات، وخصصتها على أنها "مشاريع وطنية". ومن خلال هذه المشاريع، حصل

العمال الصناعيون السعوديون في (سابك) على الخبرة والمهارات والتقنيات اللازمة لإنتاج البتروكيماويات من الخبراء اليابانيين. وبحلول عام 1990م، حقق كلا المشروعين أعلى معدلات السعودة بين مشاريع الجيل الأول من المشاريع المشتركة لـ (سابك) (ينظر جدول رقم3). إضافة إلى هذه المشاريع، دخلت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) أيضًا في مفاوضات مع المؤسسة العامة للتعليم التقني والتدريب المهني (GOTEVOT) للتعاون في تنمية الموارد البشرية في المملكة من خلال إنشاء مدرسة ثانوية صناعية في الرياض

. (Makio Yamada, Beyond Oi,2015l)

جدول (3): المشاريع المشتركة لـ (سابك)، الإنجاز في السعودة (1990م)

المشروع	السنة	الجنسية	عدد الموظفين السعوديين	إجمالي عدد الموظفين	نسبة السعودة
الرازي	1983	اليابان	231	289	80 بالمئة
شرق	1985	اليابان	361	482	75 بالمئة
صدف	1984	الولايات المتحدة	568	760	74 بالمئة
ابن سينا	1984	الولايات المتحدة	157	213	73 بالمئة
صمد	1983	تايوان	293	417	70 بالمئة
شركة الجبيل للبتروكيماويات (كيميا)	1984	الولايات المتحدة	297	438	67 بالمئة
ابن حيان	1986	كوريا الجنوبية	203	305	66 بالمئة
ابن زهر	1988	إيطاليا، فلندا	152	234	65 بالمئة
ينبت	1984	الولايات المتحدة	702	1213	57 بالمئة

(Makio Yamada, Beyond Oil,2015)

2- دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية

يُعَدُّ التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) ومركز التعاون الياباني للبترول(JCCP) الركيزة الأخرى للدبلوماسية التقنية اليابانية تجاه المملكة (ينظر الجدول رقم4)، فقد شكّل السعوديون إحدى أكبر المجموعات بين المتدربين الزائرين خلال المدة 1981-2010، بواقع 824 فني نفط سعوديّا زار اليابان لتلقي التدريب ضمن البرامج، التي نفّذها مركز التعاون الياباني للبترول. كما تعاون المركز الياباني للتعاون الفني في الأبحاث مع أرامكو،

وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبد العزيز، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. أما الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا، فكان لها دور في التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية، وكانت باكورة ذلك التعاون إنشاء **(معهد الرياض الفني للإلكترونيات)** (RTEI) عام 1991 بعد مفاوضات امتدت سنوات عدة، أجريت معها من قبل المؤسسة العامة للتعليم التقني والتدريب المهني (GOTEVOT) عن الجانب السعودي. وتم افتتاحه سبتمبر 1993 بواقع 80 طالبًا سعوديّا(**Yamada, Beyond Oil,2015,PP.205-206).**

جدول (4): عدد مشاريع جايكا في المملكة، مُصنّفة حسب الفترات الزمنية ونوع المشروع (2004-1971)

المدة	1983-1971	1995-1984	2004-1996
مشروع تعاون فني	0	0	2
نوع المشروع-تعاون فني	2	0	4
مشروع صغير	0	0	2
دراسة تطويرية	7	0	5
إجمالي عدد المشاريع	9	0	11

(Essam Bukhary,2007,P.51)

وفي 8 يونيو 1998، وقعت وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا اليابانية من خلال جايكا اتفاقية مع المؤسسة العامة للتعليم التقني والتدريب المهني عن الجانب السعودي، لإنشاء **(مركز تطوير التعليم التكنولوجي الإلكتروني)**؛ لتدريب معلمي المدارس الثانوية الفنية، ومن خلاله يتم نشر أساليب تعليم التكنولوجيا الإلكترونية المناسبة في هذه المدارس في جميع أنحاء البلاد، فضلًا عن تحسين كفاءة وفعالية التعليم المهني في المجال الإلكتروني، الأمر الذي ينتج عنه تحسين نوعية العمال السعوديين في المملكة، والترويج للسعودة. وتتركز أنشطة المركز في تطوير ونشر المواد التعليمية، وتطوير ونشر طرق التدريس، وتوحيد المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين على التكنولوجيا الأساسية المشتركة، وتكنولوجيا المقررات المتخصصة، والتكنولوجيا المتقدمة الشاملة، وتقنيات التعليم الصناعية، وتطوير المواد التعليمية المتعلقة بموضوعات البحث، وعقد الندوات الخاصة بالتعليم الفني. ويتولى الجانب الياباني وفقًا للاتفاقية استقبال المتدربين السعوديين، وتقديم الخبراء اليابانيين على المدى الطويل في مجالات (تطوير المراكز، وتكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات، والإلكترونيات الصناعية) وخبراء على المدى القصير في مجالات (تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات، والإلكترونيات الصناعية، وتطوير المواد التعليمية، وأبحاث الموضوع، والندوات) وتوفير معدات في نظم تعليم أخرى (国際協力機構, 中東・欧州部 ,技術協力プロジェクト, 2002年07月17)

ووفقًا لتقارير جايكا النهائية للأعوام 2001-2005، برزت صعوبات في تنفيذ المشاريع تم تخطيها لاحقًا، منها الاختلافات الثقافية واللغوية، التي برزت في بداية الأمر، أما بشأن خطة تحسين التعليم الفني الإلكتروني في الكلية التقنية بالرياض (معهد الرياض سابقًا)، فإنه لم يكن لدى المتخصصين اليابانيين آنذاك فَهْم كافٍ للمتطلبات السعودية لهذا المشروع في المرحلة الأولى، وكان المطلب السعودي هو عدم نقل نظم التعليم الفني في اليابان نفسها، لاختلاف احتياجات السوق والشركات في البلدين؛ إذ كان الجانب السعودي يهدف إلى تحسين النظام التعليمي في الكلية التقنية في الرياض بمساعدة ومشورة خبراء جايكا، استنادًا إلى أحدث التقنيات في الكليات التقنية اليابانية (Essam Bukhary,2007,P.54-55)

وعلى صعيد التبادل الثقافي، تميزت السبعينيات والثمانينيات بظهور وازدهار التبادلات الثنائية في المجالات الثقافية والرياضية. ففي عام 1976، تم تسجيل ستة طلاب يابانيين في جامعة الملك سعود في الرياض كجزء من برنامج الحكومة السعودية لتبادل الطلاب[4]. تلاه عدد مماثل من الطلاب اليابانيين المسجلين في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة أم القرى في مكة المكرمة، وجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، لدراسة الإسلام واللغة العربية. ومن ناحية أخرى، التحق 149 طالبًا سعوديًّا للدراسة في اليابان خلال المدة بين 1973-2000 عبر منحة شركة النفط العربية. كما أنشأت أرامكو السعودية برنامجًا للدراسة في اليابان، وأرسلت العديد من الطلاب السعوديين سنويًّا منذ عام 1997. إضافة إلى ما سبق، التحق الطلبة السعوديون ببرنامج المنح للدراسات العليا في الجامعات اليابانية، الذي قدمته الحكومة اليابانية، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والهندسة الميكانيكية وعلم الزلازل. ومن جانبها، أنشأت الحكومة السعودية عام 1982 **(المعهد الإسلامي العربي في طوكيو)**، المسجل رسميًّا باسم "فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"، كمعهد أبحاث أكاديمي لدراسة الإسلام. ويرتبط المعهد بسفارة المملكة في اليابان، ويتلقى تمويلًا حكوميًّا سعوديًّا. ويُعَدُّ المعهد، الذي تديره جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سادس معهد من نوعه تم إنشاؤه في العالم لتدريس اللغة العربية وتنظيم الندوات الإسلامية وتشجيع التفاهم المتبادل. وتزامنت هذه التبادلات الثقافية مع مبادرات التعاون في المجال الرياضي، ولا سيما في مجال الجودو والكاراتيه والكيندو والأيكيدو وكرة القدم 1986-1997. (Koji Muto,2019 ,P.119)

وفي مجال مشاريع التعاون الفني أيضًا، فقد أقيمت مشاريع تعاون فني خلال المدة بين 1996-2004 أكثر من السابق، وهدفت إلى تطوير المواطن السعودي، ونشر التكنولوجيا اليابانية في المملكة من خلال تنفيذ برامج التدريب في اليابان، وإيفاد خبراء يابانيين، وتنفيذ المشاريع الفنية ودراسات التنمية، والجدول التالي يوضح نهج جايكا في المملكة (Essam Bukhary,2007,P.51)

جدول (5) عدد مشاريع جايكا في المملكة مُصنَّفة حسب الفترات الزمنية ونوع المشروع.

[4] Koji Muto, Op.Cit,P.118.

المدة	1983-1971	1995-1984	2004-1996
مشروع تعاون فني	0	0	2
نوع المشروع - تعاون فني	2	0	4
مشروع صغير	0	0	2
دراسة تطويرية	7	0	5
إجمالي عدد المشاريع	9	0	11

(Essam Bukhary,2007,P.51)

وضمن سياق **(السعودة وحماية البيئة)**. وبحسب ما أشار إليه كاتو ماساكي، المدير الأول لفريق العمل في قسم أوروبا والشرق الأوسط لجايكا أنه بعد توقيع البرنامج السعودي- الياباني عام 1998، والإعلان عن إعادة تصميم أهداف مبادرة كونو للتعاون عام 2001، قررت جايكا العمل في المملكة فيما يتعلق بـ **(السعودة وحماية البيئة)**. وخلال الفترة السابقة 1971-1983 كانت مشاريع جايكا قد تركزت مع ست وزارات وجمعيات سعودية، ولكن خلال الفترة بين 1996-2004، كانت ثمانية مشاريع لجايكا (من أصل أحد عشر) مع منظمتين سعوديتين فقط، خمسة مشاريع كانت مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (GOTEVOT) والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة (SWCC). ومن الجدير بالذكر أيضًا أنه لم تتم إقامة أي مشاريع مع الوزارات السعودية بعد عام 1996 على الرغم التعاون الوثيق مع الوزارات السعودية عام 1983م (ستة مشاريع) **(Essam Bukhary,2007,PP.51-52)**. وقد يعزى ذلك إلى فتور العلاقات اليابانية – السعودية، وتراجُع مكانة المملكة بصفتها موردًا مهمًّا لليابان في ظل وفرة النفط آنذاك، وتوجُّه اليابان نحو تنويع مصادر الطاقة.كما دعمت جايكا **"مشروع السعودة"** في المجالات الهندسية، لتعزيز جهود خلق فرص العمل للشباب السعودي. وعلى نحو عام يبدو أن أسلوب تعاون جايكا قد تغير من قاعدة التطوير خلال الفترة بين 1971-1984 إلى التعاون الفني بعد عام 1996. وكانت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني هي النظير الرئيس لجايكا في المملكة لفترة طويلة. وفي واقع الأمر فإن التاريخ الطويل للتعاون بين هاتين المؤسستين مقارنة بالمنظمات السعودية الأخرى، هو السبب وراء تركيز مشاريع التعاون الفني لجايكا في المملكة مع هذه المؤسسة. وخلال المدة بين عامي 1996 و2004، تم تطبيق سياسة تقاسم التكاليف للمشاريع المنجزة بين الجانبين. ومما لا شك فيه أن العلاقات القوية بين المملكة واليابان وطبيعة توجهات المملكة في تلك المرحلة تقف وراء تعاون جايكا، وتُعَدُّ المملكة واحدة من بين سبع دول في الشرق الأوسط التي حظيت بهذا التعاون **(Essam Bukhary,2007,PP.59-60)**

خامسا: أرساء قواعد الشراكة الشاملة نحو القرن الحادي والعشرين

اتجهت اليابان نحو بناء مرحلة جديدة من العلاقات الودية والتعاونية القائمة على الشراكة الشاملة مع المملكة العربية السعودية، وفي تلك المرحلة حفلت تقارير وزارة الخارجية اليابانية في بيان الاهمية

الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية واهمية تطوير العلاقات معها، فهي تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً في المجتمع الدولي، سياسياً واقتصادياً. إذ تتمتع المملكة العربية السعودية، بصفتها مهد اثنين من أقدس الاماكن الإسلامية، بنفوذ قوي في العالم العربي والإسلامي وكزعيمة لدول الخليج. بالإضافة إلى ذلك، فإن البلاد، التي تبنت تقليديا سياسة خارجية معتدلة مؤيدة للغرب، محاطة من جميع الجوانب بإيران والعراق و"إسرائيل" ومصر ودول أخرى، ولديها مساحة شاسعة تحتل معظم شبه الجزيرة العربية. إن استقرار البلاد، التي تقع في مثل هذا الموقع الاستراتيجي، مهم للغاية للسلام والأمن ليس فقط في منطقة الخليج، ولكن أيضا في الشرق الأوسط والعالم ككل. وأشارت التقارير كذلك الى انه في ظل المتوقع من ازدياد الطلب على الطاقة في الدول الآسيوية وبسرعة في مطلع القرن الحادي والعشرين، أن تصبح الدول الآسيوية، بما في ذلك اليابان، أكثر اعتماداً على دول الخليج المنتجة للنفط. وبالنسبة لليابان، التي تعتمد على المملكة العربية السعودية في أكثر من 20% من وارداتها النفطية، فإن تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية، التي تتمتع بأكبر احتياطيات من النفط الخام في العالم، وحجم الإنتاج والتصدير، يشكل قضية مهمة(**橋本総理のサウディ・アラビア王国訪問, 平成9年10月**).

كما عكست تقارير الخارجية اليابانية الوضع في المملكة، ومدى امكانية اتاحة الفرصة لليابان للحصول على مشاريع استثمارية، ولاسيما في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني للمملكة، وتوجهها للابتعاد عن الاقتصاد الريعي القائم على صناعة النفط، وتطوير الموارد البشرية من خلال تنويع الصناعات المحلية، وبناء البنية التحتية للبلاد من حيث البرامجيات العالية، وهذا بدوره شجع المملكة على زيادة الاهتمام بالعلاقات مع اليابان، وهي ثاني أكبر شريك تجاري للمملكة بعد الولايات المتحدة ، وانه من الضروري العمل على بناء إطار جديد لتعزيز العلاقات بين اليابان والمملكة ليس في المجالات السياسية والاقتصادية فحسب، ولكن ينبغي تعزيز التعاون والاستثمار في "مجالات جديدة" مثل البيئة والطب والتعليم، ودعم التنمية الاجتماعية المستدامة في المملكة العربية السعودية، ولاسيما ان اليابان تتمتع بثروة من المعرفة والخبرة(**橋本総理のサウディ・アラビア王国訪問, 平成9年10月**). وفي ضوء ذلك جاءت زيارة رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو للسعودية وطرح مبادرة (الشراكة الشاملة نحو القرن الحادي والعشرين).

1- زيارة رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو للسعودية (الشراكة الشاملة نحو القرن الحادي والعشرين) عام 1997

في ضوء ما تقدم قام رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو Ryotaro Hashimoto (1996-1998) في السابع من نوفمبر1997، بزيارة رسمية الى المملكة العربية السعودية، استمرت لاربعة أيام، وهي الزيارة الأولى له بصفته رئيسا للوزراء، وبحسب ما ذكرته صحيفة اليابان الرسمية جابان تايمز إن اليابان تتجه لابرام اتفاقية حماية الاستثمار مع المملكة العربية السعودية للمساعدة في تشجيع الاستثمار الياباني الخاص في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم(**Japantimes , Oct 17, 1997**). ولكن في الواقع ان اهداف الزيارة كانت أوسع من ذلك. إذ اقترح هاشيموتو خلال لقاءه

بالملك فهد وولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز(**الشراكة الشاملة نحو القرن الحادي والعشرين)** لتعزيز التعاون الثنائي، وأوضح أن العلاقات بين البلدين لا ينبغي أن تقتصر على الاقتصاد فحسب، بل ينبغي لها أيضا أن تتوسع إلى ما هو أبعد من الاقتصاد، وان اليابان تهدف إلى إنشاء علاقات ثنائية متعددة المستويات، وتقوم على ثلاث ركائز: السياسة، والاقتصاد، والمجالات الاخرى. ففي المجال السياسي دعا الى توثيق العلاقات من خلال تبادل الزيارات. وفي المجال الاقتصادي دعا الى توسيع العلاقات الاقتصادية واستمرارها ولاسيما في المجال النفطي ولاسيما التعاقد مع شركة الزيت العربية. ولتوسيع الاستثمار الياباني، الحكومي والخاص، في المملكة العربية السعودية، دعا لبدء المفاوضات لإبرام اتفاقية حماية الاستثمار وقدم مسودة اتفاقية بهذا الخصوص. وفي مجال التنمية أقترح التعاون في تنمية الموارد البشرية، والقضايا البيئية، والعلوم والتكنولوجيا الطبية، والثقافة والرياضة. وأوضح رغبة اليابان في تنفيذ هذه الشراكة تدريجياً ليس فقط مع المملكة العربية السعودية ولكن أيضاً مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وأعرب الملك فهد عن تقديره لزيارة رئيس الوزراء هاشيموتو إلى المملكة العربية السعودية وانها ذات قيمة كبيرة لكلا البلدين، وأعرب عن دعمه الكامل لمقترح **"الشراكة الشاملة للقرن الحادي والعشرين"**(**M.O.F.A, November 10, 1997).**

وعلى صعيد آخر أوضح هاشيموتو أن اليابان تدعم انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وأنه سيرسل محاضرين من خلال المجلس الاستشاري الصناعي الخليجي (جويك) للمساعدة بذلك الشأن، وطلب من المملكة التعاون بعقد مؤتمر يجمع اليابان والمملكة مع بقية دول الخليج . في حين طلبت المملكة العربية السعودية من اليابان شراء المزيد من النفط. وردا على ذلك، أشار هاشيموتو الى ان **"هذه المسألة قيد النظر على أساس تجاري، ولكن في الظروف الأخيرة، ارتفع الطلب في النصف من هذا العام[1997] بنسبة 14.3% مقارنة بنفس المدة من العام السابق".** وطلب من المملكة ان تتفهم ذلك

(M.O.F.A , November 10, 1997).

الملاحظ انه من بين الزيارات الرفيعة المستوى بين اليابان والمملكة العربية السعودية تمثل لزيارة رئيس الوزراء هاشيموتو نقطة تحول مهمة في العلاقات اليابانية السعودية في القرن الحادي والعشرين من خلال وضع أطر جديدة للعلاقات والتوجه لبناء شراكة شاملة بين البلدين، ونطقة انطلاق بناء علاقة تعاون أوسع بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي، بما يسهم في تأمين إمدادات الطاقة من منطقة الخليج بأكملها إلى اليابان.

2- زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز الى اليابان وتوقيع أجندة التعاون الياباني السعودي1998

تناقلت الصحافة اليابانية في سبتمبر1998 خبرا مفاده ان ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز يروم زيارة البلاد في 21أكتوبر1998، وسيلتقي خلال إقامته في اليابان، التي ستستمر بضعة أيام، برئيس الوزراء كيزو أوبوتشيKizo Obuchi

(1998-2000) وغيره من القادة السياسيين والاقتصاديين اليابانيين، وذكرت صحيفة جابان تايمز إن حكومتي اليابان والمملكة العربية السعودية وضعتا اللمسات الأخيرة على برنامج لبناء (**شراكة شاملة نحو القرن الحادي والعشرين**) حتى يمكن التوقيع عليه خلال زيارة ولي العهد لطوكيو **(Japantimes,Sep 9, 1998)**

وفي زيارته طوكيو في 21تشرين الاول صرح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ان المملكة العربية السعودية تريد من اليابان زيادة استثماراتها في المملكة، ولاسيما انها لاترتقي لمستوى التوقعات، وردا على ذلك أشار أوبوتشي بأنه ينبغي تعزيز المشاورات الثنائية لإيجاد سبل لتحسين بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية. وأضاف أوبوتشي أن القطاع الخاص الياباني يعزز جهوده الرامية إلى زيادة الاستثمار في المملكة العربية السعودية وأن زيارة ولي العهد ستساعد في زيادة اهتمام مجتمع الأعمال اليابانية بالمملكة العربية السعودية. والى جانب ذلك التقى ولي العهد مع جيرو نيموتو، رئيس اتحاد الاعمال الياباني، وجمعيات أصحاب العمل (نيكيرين) وغيرهم من قادة الأعمال اليابانيين لتعزيز التعاون بين البلدين **(Japantimes, October 21, 1998).**

ومن جانب آخر أعرب أوبوتشي عن أمله في أن يتم حل مسألة احتفاظ اليابان بحقوقها في التنقيب عن النفط قبالة ساحل الخليج العربي اذ تمتلك شركة الزيت العربية، أكبر منتج للنفط في اليابان والتي تتمتع بدعم حكومي قوي، حقوق الحفر الحصرية في حقل نفط الخفجي. ولم تتعهد الرياض بعد بتجديد الحقوق الحصرية لشركة النفط العربية في الامتياز الذي من المقرر أن ينتهي في ربيع عام 2000. ولم يصدر ولي العهد ردا مباشرا على تصريحات أوبوتشي. واصبح من المتوقع لدى اليابانيين أن المملكة العربية السعودية ستستخدم هذه القضية للضغط على اليابان لزيادة الاستثمار في المملكة. وفي الوقت نفسه شهدت هذه الزيارة توقيع أوبوتشي وولي العهد اتفاقيات تتضمن برنامج عمل لبناء شراكة للقرن الحادي والعشرين، واصدرا بيانا بذلك الشأن **(Japantimes, October 21, 1998)**. وشهدا حفل التوقيع **على (أجندة التعاون بين اليابان والمملكة العربية السعودية)**، وكذلك (**أجندة التعاون المشتركة**) التي تتكون من خمسة مجالات (تنمية الموارد البشرية، والبيئة، والرعاية الطبية/العلوم والتكنولوجيا، والثقافة/الرياضة، والاستثمار) ومن ضمنها التعاون الياباني السعودي في معهد التدريب الفني للسيارات**(塩尻 宏, エッセイ、回顧録, 第１９)**

كما قام ولي العهد الأمير عبد الله بزيارة للإمبراطور وأفراد الأسرة الإمبراطورية الآخرين. وتسارعت الزيارات الرسمية السعودية اليابانية بشكل كبير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وواصلت الحكومة اليابانية تأكيد التزامها المتفق عليه في الاجتماعات السابقة، ولكنها نظمت أيضا إطارا وظيفيا وفريق عمل لتنفيذ الالتزام وطلبت من القطاع الخاص دعم المشروع وأنشطته. ويمكن أن تعزى أسباب توسع التبادلات في تلك المرحلة إلى حقيقة أن اليابان كانت بحاجة إلى التعافي اقتصاديا مما عرف بـ (**عقد اليابان الضائع**) (1992-2002) من خلال تشجيع أعمال الطاقة والبتروكيماويات مع المملكة العربية السعودية**(Muto, 2019,PP.175-176)**.

وفي 17يناير 2000 توصلت طوكيو والرياض الى اتفاق ثنائي حول انضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية، بحسب ما افاد مسؤولون يابانيون لصحيفة جابان تايمز. وهذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها التي أبرمتها المملكة العربية السعودية مع شركائها الاقتصاديين الرئيسيين وخطوة نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتم التوصل إليه في الرياض بين تاكاشي فوكايا، وزير الاقتصاد والصناعة والتجارة الياباني، وأسامة بن جعفر إبراهيم فقيه، وزير التجارة السعودي. وقال الوزيران في المؤتمر الصحفي المشترك: **"نتيجة للمفاوضات الشاملة بين وفدي المملكة العربية السعودية واليابان، تم التوصل إلى اتفاق مرض من حيث المبدأ بشأن التجارة في السلع والخدمات في إطار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية".** وكانت هذه الاتفاقية بمثابة محاولة أخيرة من اليابان للفوز بتجديد حقوق الحفر قبالة سواحل المملكة العربية السعودية لصالح شركة الزيت العربية شبه الحكومية، التي كان من المقرر ان تنتهي الحقوق في حقل نفط الخفجي في 27 فبراير، كما سيتضح**(Japantimes, Jan 17, 2000)**.

سادسا: مبادرة كونو2001 : بناء علاقات متعددة المستويات

استهلت اليابان الالفية الجديدة بتنظيم زيارة رسمية لوزير خارجيتها يوهي كونوYohi Kono ، لأربع من دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، والكويت)، في يناير 2001. وتعد هذه الزيارة الأولى التي قام بها وزير خارجية ياباني إلى دول الخليج منذ عشر سنوات منذ زيارة وزير الخارجية تارو ناكاياما إلى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في أغسطس1990. وعلى وجه التحديد، فهي المرة الأولى التي يقوم فيها وزير خارجية ياباني بزيارة قطر. وخلال هذه الزيارة التقى كونو بالملك فهد بن عبد العزيز(1982-2005)، وولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ووزير الخارجية سعود الفيصل(1975-2015) وبحث معه سبل تعزيز العلاقات الثنائية والاوضاع الراهنة في المنطقة **(M.O.F.A, 8-14 January 2000)**. ومن أجل إقامة علاقات متعددة المستويات مع دول الخليج فضلا عن العلاقات القائمة على استيراد وتصدير النفط الخام، أعلن كونو خلال هذه الزيارة لدول الخليج عن مبادرة عرفت **"نحو علاقات متعددة المستويات مع دول الخليج" اوما عرفت بـ (مبادرة كونو)** وتضم ثلاثة مجالات:

1-تعزيز "حوار الحضارات مع العالم الإسلامي": في ظل العولمة، دعا كونو الى الاعتزاز بالحضارة والثقافة الخاصة بكل بلد، وأن يكتسب الجانبان معرفة أعمق بحضارة الطرف الآخر وأن يعززا التفاهم والكرم تجاه الآخرين من خلال الحوار مع بعضهما البعض. وبشكل أكثر تحديدا، أشار الى ان اليابان ستعمل على توسيع وتنشيط التبادلات الأكاديمية والتبادلات الفكرية وتبادلات الأفراد بين الشباب**(M.O.F.A, 8-14 January 2000)**. وضمن هذا السياق أنشأ وزير الخارجية كونو

مجموعة دراسية قبل عام من زيارته هذه، واستغرقت المجموعة حوالي ستة أشهر لدراسة الثقافة والحضارة الإسلامية، وقدمت لوزير الخارجية كونو تقريرا في ديسمبر عام2000[5].

2-تنمية الموارد المائية: ابدى كونو استعداد حكومته للتعاون في مجال تطوير المصادر المائية، التي تعتبر مشكلة تشترك فيها دول منطقة الخليج كلها. وذلك من خلال الافادة من الخبرات اليابانية فيما يتعلق بتحلية مياه البحر وإدارة الموارد المائية.

3-حوار سياسي واسع النطاق:أشار كونو الى ان دول الخليج زادت من أصواتها بشأن القضايا العالمية، حيث لعبت أدوارا فاعلة باعتبارها جزءا هاما وسوف يستمرون في تعميق مشاوراتهم حول المواضيع العالمية، مثل القضايا الآسيوية. ولتحقيق هذه الغاية، ستقوم اليابان ببناء إطار لحوار السياسات متعدد المستويات من خلال تفعيل العديد من المنتديات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، بالإضافة إلى حوارات السياسات واللجان المشتركة التي تم إنشاؤها حتى الآن بين دول الخليج واليابان. واقترح كونو تطوير المباحثات وتبادل الاراء على مجال واسع من القضايا وليس مقتصرا على أمن الخليج فقط، ولكن يتعداه إلى قضية السلام في الشرق الاوسط، والقضايا الاقتصادية والسياسية في آسيا. فضلا عن تكوين منظومة عمل لا تقتصر على القنوات الحكومية فقط، ولكن عقد الندوات بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات الفكرية في منطقة الخليج، والاهتمام بالقضايا العالمية مثل قضايا شرق آسيا. التعاون السعودي الياباني وما تم تحقيقه.

وبعد الإعلان عن هذه المبادرة ناقش كونو قضايا متنوعة للغاية مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، منها مناقشات حول الثقافة، ومواضيع أخرى، لا تقتصر على عملية السلام في الشرق الأوسط، والاتجاهات في سوق النفط، والعلاقة بين اليابان والخليج. وعلى وجه الخصوص، أبدى كونو اهتماما قويا بالإسلام وأكد على ضرورة التفاهم المتبادل لشرح موقفه الواضح المتمثل في إيلاء الأهمية للإسلام، وقد لاقى هذا الموقف ترحيباً من دول الخليج، التي اعتبرته مناسباً جدا، وفضلا عن ذلك ناقش كونو الوضع في آسيا**(M.O.F.A, 8-14 January 2000)**.

وفضلا عن الطاقة اضيفت خمسة مجالات أخرى للتعاون الياباني السعودي في تلك المرحلة ؛ تطوير القوى العاملة، البيئة،الصحة،العلوم والتكنولوجيا، الثقافة والرياضة، والاستثمارات المشتركة. لقد عكست مبادرة كونو اهمية بناء علاقات متعددة المستويات مع دول مجلس التعاون الخليجي ومنها المملكة العربية السعودية، التي طالما دعت الى توسيع مديات التعاون الثنائي وعدم الاقتصار على

([5]) للمزيد حول تفاصيل هذه الدراسة ينظر: استعراض ملخص عن مبادرة كونو:وزير الخارجية الياباني يزور المملكة اليوم لبحث إقامة شراكة مكثفة، صحيفة الجزيرة، السعودية، العدد10334، 13كانون الثاني،2001.

https://www.al-jazirah.com/2001/20010113/fe35.htm

النفط، كما بينت سعي اليابان الحثيث في تلك المرحلة لتأمين مصادر الطاقة من دول مجلس التعاون الخليجي من خلال توسيع مديات التعاون الثاني الذي يفضي لتوثيق العلاقات الثنائية.

الخاتمة

1-مثل امتياز شركة الزيت العربية خطوة متقدمة في سياسة المملكة العربية السعودية في سياق بناء علاقات متوازنة من خلال ادخال مطور صناعي نفطي جديد، فضلا عن تحقيق نوع من الاستقلال المالي عن شركات النفط العالمية الكبرى. والملاحظ ايضا ان سياسة المملكة التقت مع اهداف سياسة اليابان النفطية في محاولة تطوير حقول النفط بعيدا عن سطوة الشركات الكبرى فسمحت للشركات الخاصة بالحصول على امتيازات تطوير حقول جديدة.

2-على الرغم من ان علاقات الطاقة مثلت حجر الأساس في العلاقات اليابانية السعودية، فقد اتجه البلدان خلال مسيرة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية نحو اقامة شراكة شاملة متعددة المستويات في المجالات غير النفطية شملت مجموعة متنوعة من القطاعات التقليدية وغير التقليدية، في ظل زيارات دبلوماسية فاعلة عبرت عن توجه صناع السياسات السعوديين لاقامة اقتصاد متنوع ودعوة الشركات اليابانية للاستثمار في المملكة، وسعي اليابان لضمان امدادات مستقرة من النفط، لذا تعددت مجالات التعاون لتشمل الاستثمارات والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والسياحة والترفيه والثقافة فضلا عن التعاون في مجالات العصر الحديث مثل الروبوتات المتقدمة والذكاء الاصطناعي. لذا يمكن القول ان تحديات الطاقة فرضت على اليابان تبني سياسات مستقبلية قوامها الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها وبين الدول المنتجة للنفط ولاسيما المملكة العربية السعودية التي تحث الخطا نحو اقامة اقتصاد ما بعد النفط.

3- أثرت تحديات الطاقة التي تعاني منها اليابان في ظل غياب الخيارات الواقعية لتنويع إمدادات النفط على المدى القصير والمتوسط بسبب العوامل الجيوسياسية، والعزلة الجغرافية، وتكوينات مصافي النفط اليابانية في إعطاء الأولوية القصوى في سياسة أمن الطاقة ودبلوماسيتها لتعزيز العلاقات الثنائية مع دول الشرق الاوسط،، ولاسيما المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر مورد للنفط الخام إلى اليابان، وضمن هذا السياق تبنت ما عرف بالدبلوماسية التقنية، والتي أشير اليها على نطاق أوسع بدبلوماسية الموارد.

4-اصبحت الدول المنتجة للنفط، ولاسيما المملكة العربية السعودية بصفتها اكبر منتج للنفط تشكل أهمية كبرى في الامن القومي الياباني القائم على تأمين امدادات آمنة وموثوقة للنفط، فكان ذلك عاملا أسياسيا في تبني اليابان دبلوماسية التقنية التي جاءت بناء على طلبات متكررة ومؤكدة من صناع القرار في المملكة العربية السعودية. وفي ضوء ذلك لقد طورت اليابان والمملكة العربية السعودية علاقات صناعية تقوم على مبدأ تبادل التكنولوجيا مقابل النفط. وكان الاعتماد على استيراد النفط بمثابة كعب أخيل في الأمن القومي الياباني. وهكذا، حظي استثمار شركة النفط العربية في إنتاج النفط في الخفجي بدعم قوي من السياسيين اليابانيين في تلك المرحلة. ومن خلال مساهماتها في

تطوير البنية التحتية ومؤسسات تنمية الموارد البشرية في مدينة الخفجي، أصبحت شركة الزيت العربية AOC رائدة في الدبلوماسية التقنية اليابانية تجاه المملكة العربية السعودية

5- اظهر صناع السياسات السعوديين توجها كبيرا نحو الانتقال بالاقتصاد السعودي من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع، وارتبط ذلك بالخشية من اعتماد النفط كمصدر اساسي للدخل القومي في وقت اصبح فيه التوجه كبيرا نحو تبني الطاقة النظيفة واحتمالات نضوب النفط، وفي سياق هذا التوجه اقتضت الحاجة الى توفير البنى التحتية الصناعية وتنمية رأس المال البشري. ذلك كله اصبح باعثا كبيرا نحو توجه المملكلة لدعوة الاستثمار الاجنبي الياباني المباشر في البنى التحتية، بالافادة من وفرة النفط التي عززت القدرة المالية للدولة والموقف التفاوضي، ولعل المفاوضات مع شركة الزيت العربية كانت شاهدا على ذلك.

6- أثمرت نشاطات الفاعل الدبلوماسي عن زيادة الاستثمارات الصناعية اليابانية المباشرة في المملكة العربية السعودية في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وارتبط ذلك بعوامل مهمة، ولاسيما مع توجه المملكة لخلق بيئة صالحة للاستثمار، وتشجيع المستثمرين اليابانيين على الاستثمار في المملكة من خلال **"الشراكة الشاملة نحو القرن الحادي والعشرين"** وضمن ذلك السياق تم اعتبار التعاون الصناعي والتكنولوجي مستوى لا غنى عنه للتعاون الثنائي.

المصادر

أولا: وثائق وزارة الخارجية اليابانية

- **Ministry of Foreign Affairs of Japan**. (1973, December). *Diplomatic bluebook for 1972: Review of foreign relations (April 1972–March 1973)* (Japan Reference Series No. 3–73). https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/1972/1972-contents.htm
- **Ministry of Foreign Affairs of Japan**. (1974). *Gaiko (Diplomatic) bluebook 1974: Chapter 3. Diplomatic efforts made by Japan*. https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/1974/1974-contents.htm
-Overview of the meeting between King Fahd and Crown Prince Abdullah. https://www.mofa.go.jp/mofaj/kaidan/kiroku/s_hashi/arc_97/saudi97/hyoka.html
-Ministry of Foreign Affairs of Japan. (1997, November 11).*Press conference by the press secretary*. https://www.mofa.go.jp/announce/press/1997/11/1111.html
-Ministry of Foreign Affairs of Japan. (n.d.).*The visit to the Gulf countries by Minister for Foreign Affairs Yohei Kono (overview and evaluation)*. https://www.mofa.go.jp/region/europe/russia/fmv0101/overview.html

- **Ministry of Foreign Affairs of Japan**. (2019, December 23). *Japan–Saudi Arabia relations (Basic data)*. https://www.mofa.go.jp/region/middle_e/saudi/data.html

الصحف اليابانية

The Japan Times. (1997, October 17).*Japan to sign investment pact with Saudi Arabia*. https://www.japantimes.co.jp/news

The Japan Times. (1998, September 9).*Saudi prince's visit may focus on oil-drilling rights*. https://www.japantimes.co.jp/news/1998/09/09/national/saudi-princes-visit-may-focus-on-oil-drilling-rights

The Japan Times. (1998, October 21).*Saudi Arabia calls for more private-sector investment*. https://www.japantimes.co.jp/news/1998/10/21/national/saudi-arabia-calls-for-more-private-sector-investment/

The Japan Times. (2000, January 17). *Tokyo-Riyadh pact puts Saudis on WTO track*. https://www.japantimes.co.jp/news/2000/01/17/national/tokyo-riyadh-pact-puts-saudis-on-wto-track

ثانيا: المذكرات

塩尻 宏（中東調査会参与、元駐リビア日本国大使）, エッセイ、回顧録, 第１９回 アラビア石油の利権更改交渉の陰で消えたある構想

هيروشي شيوجيري (مستشار مجموعة أبحاث الشرق الأوسط، سفير اليابان السابق لدى ليبيا)، مذكرات، المجلد التاسع عشر: فكرة اختفت في ظل مفاوضات امتياز شركة الزيت العربية.

ثالثا: البحوث والدراسات

- **Abou Khalil**, V. (2021). *Navigating a sea of interests: Japan's foreign policy towards the Middle East, 1973–1981*. Kobe University.
- **Doğrul**, M. (2022).The Middle East in 1973–2001 Japanese foreign policy: Why and how does a pacifist state secure energy? *Global Perspectives on Japan*, (5), 50.

- **Koruda**, Y. (1986).The oil crisis and Japan's new Middle East policy, 1973. *AJAMES Studies*, (1).
- **Muto**, K. (2019).*Oil for technology: Saudi Arabia–Japan multi-layered reciprocal relations, 1955–2018*. University of Exeter.
- **Oxford Institute for Energy Studies**. (2018).*A review of the evolution of the Japanese oil industry: Oil policy and its relationship with the Middle East*.
- **Pourrostami**, N., et al. (2018).Economic relations of Japan with Iran and Saudi Arabia: A comparative study. *Journal of World Sociopolitical Studies*, 2(2), 291.
- **Saito**, J., & **Al Janardhan**, N. (2019).*Gulf–Japan ties beyond the energy sector*. Emirates Diplomatic Academy.
- **Al-Tahawi**, A. H. (2014).*King Faisal and Saudi-Japanese relations and their impact on Japan's position on the October 1973 war* (pp. 13–15). King Faisal Center for Research and Islamic Studies.
- **Thorarinsson**, L. (2018).*A review of the evolution of the Japanese oil industry*. Oxford Institute for Energy Studies.
- **Yamada**, M. (2015).*Beyond oil: The political economy of Saudi–East Asian industrial relations, 1953–2013*. University of Oxford.
- **Yamashita**, Y. (2021).Islam and Muslims in "non-religious" Japan: Caught in between prejudice against Islam and performative tolerance. *International Journal of Asian Studies*.
- **Özçelik**, S. (2008).The Japanese foreign policy of the Middle East between 1904–1998: Resource, trade and aid diplomacy. *Humanity & Social Sciences Journal*, 3(2), 130.

ثالثا: مواقع الوكالات الاخبارية والمنظمات العالمية

- **Carla Chahrour**, C. (2020).

The evolution of oil trade between Japan and the Middle East. https://www.arabnews.jp/en/business/article_29338/

- **Japan Cooperation Center for the Middle East**. (2025).

Japan Cooperation Center for the Middle East (JCCME).
https://www.jccme.or.jp/english/index.html

- **Japan Foundation** (2025).

Japan Foundation, Egypt.
https://www.devex.com/organizations/japan-foundation-egypt-69392

- **Japan Saudi Arabia Friendship Association**. (n.d.).

Fahd Fund for Saudi–Japan friendship promotion.
http://www.js-society.com/fund.html

- **Japan Saudi Arabia Friendship Association**. (n.d.).

Japan and Saudi Arabia Society.
http://www.js-society.com/about.html

- **Japan Saudi Arabia Friendship Association**. (n.d.).

Publication of the Japan Saudi Arabia Association newsletter.
http://www.js-society.com/action1.html

The Impact of Energy and Technology Variables on Japanese-Saudi Relations 1955-2001

Abstract

The research discussed the impact of Japan's energy relations with Saudi Arabia on Japanese energy security and Japan's shift towards adopting a technology diplomacy approach towards Saudi Arabia, in response to the Kingdom's demands for oil in exchange for technology. This led to the elevation of relations to a stage of building what became known as a comprehensive partnership for the 21st century. The research also highlighted the role of Japanese centers, particularly the Japan Cooperation Center for the Middle East and the Japan International Cooperation Agency (JICA), in implementing this policy**.**

Keywords: Japan, Saudi Arabia, energy relations, JICA